

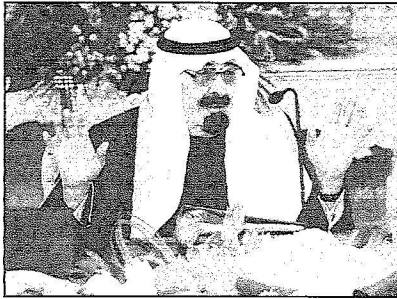
خادم الحرمين يرأس جلسة مجلس الوزراء

الملكة تؤكد على حقوق المرأة والأفراد وكفالتها وعدم اتخاذ ما يمسها إلا في حدود الشرع والنظام

الموافقة على إصدار الدعم الائتماني لمشروع ينبع للكهرباء والمياه.. وتأسيس شركة تطوير التعليم القابضة

إعادة تشكيل اللجنة الاستئنافية الخاصة بمنازعات الأوراق المالية

اتفاقية للدفاع المدني مع مصر واليمن وتونس.. وتشاور سياسي مع الجزائر وفنلندا



خادم الحرمين خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء

الرياض - (واس):

يرأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الإثنين، في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل الاتصالات واللقاءات التي عقدها حفظه الله مع عدد من قادة الدول ومبعوثيهم وممثلي المنظمات الدولية خلال الأسبوع الماضي حول العلاقات الثنائية، وقضايا المحقة والشؤون العالمية. ونوه خادم الحرمين الشريفين في هذا السياق بأجتماعاته حفظه الله مع فخامة الرئيس عمر حسن البشير رئيس جمهورية السودان، وفخامة الرئيس محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ودولة رئيس وزراء بريطانيا جوردن براون، وأن من شأن هذه الاجتماعات أن تؤكد على دور المملكة على الساحة العالمية، وسعيها لخدمة مصالحها الوطنية، والتصدي للتحديات التي يواجهها العالم العربي والأمة الإسلامية.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الأستاذ إياد بن أمين مدني في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس استعرض في هذا الصدد الاجتماع القادم للجمعية العمومية للأمم المتحدة يومي ١٤ و ١٥ من هذا الشهر دعماً

تشهدها قطاعات التعليم العام، والعالي، والمهني الفني، ومن ذلك رعاية خادم الحرمين الشريفين يوم الأربعاء الماضي ووضع حفظه الله ل حجر الأساس لجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن للبنات، وما يعطيه ذلك من تأكيد لحق المرأة يأتي في الإطار العام الذي يوجه به خادم الحرمين الشريفين فيما يتعلق بحفظ حقوق المرأة وتعزيز دورها في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية السمحاء، وما صدرت به أوامره الكريمة من صون لحقوق المرأة في المؤسسات القضائية، وتطبيق الإجراءات التي تتضمن معالجة أي ماطلة تمس حقوقها، ومنع أي عقاب تتعرض له، والعمل على زيادة وعي المرأة بحقوقها. وكذلك ما يتعلق بضرورة الالتزام بما نصت عليه الأنظمة والتعليمات من كفالة حقوق الأفراد، وعدم اتخاذ أي إجراء يمس تلك الحقوق والحريات إلا في الحدود المقررة شرعاً

لبإدارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز حفظه الله للحوار بين أتباع الديانات والثقافات على امتداد العالم ليصبح الحوار والتأكيد على المشترك الإنساني، والبعد الأخلاقي، وبنيّة الأسرة إطاراً للتقارب ونبذ العنف والوصول إلى حلول لما يواجه الأسرة الدولية من أزمت معاصرة، كما استعرض المجلس أيضاً مشاركة المملكة في القمة الاقتصادية لجموعه العشرين المزمع عقدها في العاصمة الأمريكية واشنطن في السابع عشر من هذا الشهر، لمراجعة الوضع المالي العالمي، والتي ستسعى المملكة من خلالها إلى طرح منظورها تجاه جدول الأزمات المالية الراهنة، وضرورة مراجعة أسلوب المراقبة على المصارف الدولية وكذلك أسلوب عمل وهيكليات المؤسسات المالية العالمية بما يعكس واقع الاقتصاد العالمي الآن. وأضاف وزير الثقافة والإعلام أن المجلس نظر بعد ذلك في المنقطة النوعية التي

والقيام بالأعمال والأنشطة المتعلقة بذلك ويناط بها تنفيذ مشروع الملك عبد الله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام وتنفيذ آية برامج تطوير إضافية.

سابقاً؛ وافق مجلس الوزراء على إعادة تشكيل اللجنة الاستشارية الخاصة بمناسحات الأوراق المالية مدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القرار وذلك على النحو التالي:

١ - أحمد بن محمد الخويطر من وزارة المالية رئيساً.

٢ - الأمير عبدالرحمن بن محمد بن عياف آل مقرن من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء والعضو.

٣ - عبدالعزيز بن راشد بن كليب من وزارة التجارة والصناعة عضواً.

سابقاً؛ وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين (الخامسة عشرة) و(الرابعة عشرة) وذلك على النحو التالي:

١ - تعيين الدكتور عبدالله بن صالح بن محمد القبيل على وظيفة (أمين عام اللجنة العليا لسياسة التعليم) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة التربية والتعليم/تعليم البنين.

٢ - تعيين مسفر بن محمد بن عبدالله البشر على وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الرابعة عشرة بهيئة التحقيق والإدعاء العام.

٣ - تعيين عبدالعزيز بن عتيق بن سعد الوائش على وظيفة (مستشار شرعي) بالمرتبة الرابعة عشرة برئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.



خادم الحرمين وسمو ولي العهد خلال جلسة مجلس الوزراء

ملكي بذلك.

أبرز ملامح مذكرة التفاهم: يجري الطرفان مباحثات ومشاورات ثنائية منتظمة لاستعراض جميع أوجه علاقتهما الثنائية وتبادل وجهات النظر إزاء القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. رابعاً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على قيام وزير المالية إبراهيم الشافعي بإصدار الدعم الائتماني لمشروع يمنع إنتاج (١٠٠٠٠) ألف وسبع مئة مقيفاً للكهرباء و(١٠٠٠) م ٣م و٢م وخمسين ألف متر مكعب يومياً من المياه.

خامساً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على الترخيص بتأسيس شركة تطوير التعليم الإضافية وفقاً لنظامها الأساس المرفق بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ومن أهم أغراض الشركة تقديم جميع الخدمات التربوية الأساسية والمساندة وتطوير وإنشاء واستلاك وتشغيل وصيانة المشاريع التربوية

بذلك.

أبرز ملامح مذكرة التفاهم: تكون آلية التشاور السياسي المباشر لها برئاسة وزير خارجية البلدين وتعد هذه الألية اجتماعات دورية بالتناوب في عاصمتي البلدين مرة واحدة في السنة وكلما دعت الحاجة لذلك.

٢ - يشجع الطرفان تبادل المعلومات والزيارات والاتصالات الدورية المباشرة بين كبار المسؤولين ومسيري الإدارات المعنية في الوزارتين.

ثالثاً: بعد النظر في قرار مجلس الشؤون رقم (١٦/٢٠) وتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٩ هـ قرر

مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بشأن المشاورات السياسية الثنائية بين وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية ووزارة الخارجية في جمهورية فنلندا الموقع عليها في مدينة جدة بتاريخ ١٤٢٨/١٠/١١ هـ الموافق ٢٠٠٧/١٠/٢٣ م وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

وتفاهماً واختتم وزير الثقافة والإعلام بيانه، بأن المجلس نظر بعد ذلك في المواضيع المدرجة على جدول أعماله واتخذ حياهاً من القرارات ما يلي:

أولاً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الداخلية - أو من ينوبه - بالبحث في شأن مشروعات مذكرات تفاهم للتعاون في مجال الدفاع بين وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية ونظيراتها في كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية اليمنية والجمهورية التونسية، في ضوء الصيغ المرفقة بالقرارات، والتوقيع عليها، ومن ثم رفع النسخ النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

١ - التعاون في مجالات الدفاع المدني لمواجهة مختلف الأخطار والتحديات التي قد تحدث بسبب الكوارث الطبيعية أو الصناعية مع العمل على

تخمية التعاون بالطرق والوسائل في حدود الإمكانيات المتاحة ووفقاً للتشريعات السائدة.

٢ - تبادل المعلومات حول تنظيم الجوانب الفنية والإدارية في أجهزة الدفاع المدني وتطويرها.

٣ - توفير التسهيلات اللازمة للعاملين في جهاز الدفاع المدني لأي طرف لحضور الدورات التدريبية النظرية والعملية التي يعقدها الطرف الآخر.

ثانياً: بعد النظر في قرار مجلس الشؤون رقم (٤٢/٦٣) وتاريخ ١٤٢٩/٧/١٨ هـ قرر

مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم حول إنشاء آلية للتشاور السياسي بين وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية ووزارة الشؤون الخارجية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الموقع عليها في مدينة الجزائر بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٠ هـ الموافق ٢٠٠٨/٣/١٨ م بالصيغة المرفقة بالقرار.. وقد أعد مرسوم ملكي